القطاع الاستثماري ودوره في الاقتصاد الكويتي

د.بدر ناصر السبيعي

اتحاد الشركات الاستثمارية، الكويت

الملخص:

تهدف الورقة إلى تبيان دور اتحاد الشركات الاستثمارية مظلة الشركات الاستثمارية في دولة الكويت، حيث تتناول الورقة نبذه عن التطورات الحالية الخاصة بهيكل الاقتصاد الوطني من خلال التعرض لبعض المؤشرات الخاصة به، وكذلك التعرض لدور بعض الجهات ذات الصلة مثل مكتب استثمار رأس المال الأجنبي، سوق الكويت للأوراق المالية، والهيئة العامة لأسواق المال، كذلك التعرض لاتحاد الشركات الاستثمارية من خلال عرض أهدافه، لجانه العاملة وأعضائه، ومن ثم التعرض لدوره في الاقتصاد الكويتي. وأخيراً الدور التنموي للشركات الاستثمارية وعرض لما هو مطلوب من الاتحاد لتفعيل وتنشيط دوره المستقبلي خدمة لأعضائه وللاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: اتحاد الشركات الاستثمارية، سوق الأوراق المالية.

Abstract:

Paper aims to demonstrate the role of the Union of Investment Companies which consider the umbrella of investment companies in Kuwait. The current paper demonstrates developments of the national economy through exposure to some of the indicators, as well as exposure to the role of some relevant agencies such as the Office of Foreign Capital Investment, the Kuwait Stock Exchange, and the Capital Markets Authority, as well as exposure of the Union of Investment Companies through the presentation of its objectives, its committees and members of the workforce, and then exposure for its role in the Kuwaiti economy, and also the paper demonstrates the developmental role of investment companies and the UIC view of what is required to activate the Union and its future role activation service to its members and to the national economy.

Key words: Union of Investment Companies, Stock Exchange

المحور الأول: القطاع الاستثماري ودوره في الاقتصاد الكويتي

يتألف الاقتصاد الكويتي من عدد من المؤسسات المالية والاقتصادية، والتي تمارس أنشطتها وفقاً لأهدافها المرسومة، وتمتاز الكويت بوجود اتحادات مهنية فاعلة، يخدم كل اتحاد قطاع معين. وعليه برز اتحاد الشركات الاستثمارية، والذي يخدم الشركات الاستثمارية والخدمات التمويلية في جوانب عديدة، وتهدف الورقة إلى مناقشة الدور المهني للاتحاد وتفاعلاته مع الشركات الاستثمارية من جهة والاقتصاد الوطني من جهة أخرى، وكذلك دوره المجتمعي والذي أضحى سمه بارزة ضمن أنشطته المتعددة، وصولاً إلى تقييم حقيقي لهذا الدور، والذي بات أحد الأركان المرجعية لدى متخذي القرار المالي والاقتصادي في دولة الكويت.

فيما يأتي موجز التطورات الحالية على مستوى هيكل الاقتصاد الوطني:

- تعتبر دولة الكويت من أكثر الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على القطاع النفطي، ففي الأعوام الأخيرة شكل الناتج المحلي النفطي حوالي 50% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وتتضمن هذه النسبة النفط الخام والغاز الطبيعي وتكرير النفط، غير أن النفط الخام هو المكون الرئيسي حيث تصل مساهمته إلى حوالي 94% من إجمالي الناتج المحلي النفطي، بينما يشكل تكرير النفط نسبة 6% فقط. [1]

- يشهد الاقتصاد المحلي نمواً مطرداً خلال الفترة المقبلة، إذ يعزى ذلك إلى النمو المبهر للصادرات غير النفطية خلال 2012. ونلاحظ في هذا الشأن، أنه وبعد التعافي من الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2009 مع نمو اقتصادي بلغت نسبته 11.4% خلال العام 2010 ونحو 8.2% خلال 2011. «بقيت توقعاتنا لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عند نسبة 5.2% لعام 2012. لهذا فمن المتوقع أن ينمو الاقتصاد الكويتي بشكل مطرد على خلفية التدفق المستمر من صادرات النفط، وارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستهلاك الخاص والحكومي والناشئ عن تسجيل فائض قياسي في الميزانية للأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية 2012/ 2013. [2]

- من جهة أخرى، تشير التوقعات، إلى بقاء نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مرنا عند نسبة 4.5% خلال عام 2013 وبنسبة 5.0% في العام 2014 لتوسيع الإنتاج النفطي وصادراته. [3] وسيكون النمو الاقتصادي بالتوسع في الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص مع إمكانية ارتفاع في الاستثمارات الخاصة، بالإضافة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وتحسين ظروف العمل.

- لابد من الإشارة هنا، إلى أن قانون الشركات الجديد رقم 25 لسنة 2012 الذي حل محل قانون الشركات التجارية القديمة لعام 1960 يهدف إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن المؤكد زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للكويت خلال الفترة القادمة، حيث نما بنسبة 25.1 خلال عام 2011، بقيمة قدرها398.6 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 318.7 مليون دولار في عام 2010. [4]

وهنا نجد أنه من المناسب الإشارة **لدور مكتب استثمار رأس المال الأجنبي** كقطاع في وزارة التجارة والصناعة:

تأسس مكتب استثمار رأس المال الأجنبي (المكتب) كقطاع في وزارة التجارة والصناعة بموجب أحكام القانون رقم (8) لسنة 2001 بشأن تنظيم الإستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت، وأوكل إليه مهمة جذب وتشجيع الإستثمار الأجنبي في دولة الكويت في إطار أهداف خطط التنمية الإقتصادية لسد فجوة الموارد والإمكانيات وتوسيع القاعدة الإنتاجية في البلاد، بالإضافة إلى الحصول على التقنية المتطورة والخبرات الإدارية والتسويقية التي تملكها الشركات الدولية وخلق وظائف نوعية وفرص تدريبية للكويتيين ودعم القطاع الخاص المحلي.[5]

يقدم قانون رقم 2001/8 العديد من المزايا والضمانات إذ أنه يسمح للمستثمر الأجنبي بتملك حصة تصل إلى 100% من رأس المال ضمن 14 قطاع إقتصادي مسموح مزاولة المستثمر الأجنبي فيه، ويمنح إعفاءات من ضريبة الدخل تصل إلى 10 سنوات، وإعفاءات من الرسوم الجمركية، وضمانات ضد المصادرة والتأميم، والسماح بتحويل رأس المال والأرباح،ونقل الإستثمار لآخرين، والحفاظ على سرية معلومات المشروع، والاستفادة من المنافع المتأتية من الإتفاقيات الثنائية للحد من الإزدواج الضريبي وتشجيع وحماية الإستثمار التي تدخل الكويت بها مع نحو 50 دولة.

ويعمل المكتب حالياً وفق القانون رقم 116 لسنة 2013 في شأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت.

ويقوم المكتب بمهام الترويج للكويت كموطن للإستثمار ونشر الوعي حول دوره وخدماته والمزايا المتاحة وفق قانون الإستثمار، واستقبال طلبات الترخيص الإستثماري وطلبات منح المزايا، ويعمل على تيسير الإجراءات بالتنسيق مع كافة الجهات الحكومية المعنية، ويقوم بمتابعة المشاريع الإستثمارية المرخصة والقائمة، كما يستقبل المستثمرين القائمين والمحتملين ويزودهم بالمعلومات اللازمة ويرد على إستفساراتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن الكويت تتمتع بحرية التحويل الكلي في أسواق الصرف ولا توجد أية قيود على نقل رؤوس الأموال أو التحويلات.

وفيما يتعلق بسوق الكويت للأوراق المالي: [6]

والذي تأسس في الرابع عشر من شهر أغسطس عام 1983 حيث صدر المرسوم الأميري الخاص بإعادة تنظيم السوق كهيئة مستقلة بواسطة لجنة للأوراق المالية وإدارة تنفيذية تقوم بوضع القواعد والأحكام المناسبة لإعادة تنظيم السوق بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية للبلاد. وقد حدد المرسوم أهداف السوق وحدد أوقات السوق والعمولة ونظام التداول، والذي تم تطويره من قبل بورصة ناسداك أومكس إلى نظام التداول الجديد «X-stream" حيث بدا العمل بهذا النظام الجديد في السوق بتاريخ 2012/5/13. كما عهدت إدارة السوق منذ عام 1987 إلى الشركة الكويتية للمقاصه

بشأن تسوية الصفقات، والذي يضمن حقوق المتعاملين. هذا ويشمل السوق 13 قطاع بالإضافة إلى قطاع السوق الموازي.

هيئة أسواق المال:

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه وفي إطار التطوير المطلوب فقد صدر القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال والذي جاء في 165 مادة. وهي هيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية. وتهدف إلى تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والكفاءة التنافسية والشفافية، كما تهدف إلى توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته، وتوفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية، مع تطبيق سياسة الإفصاح الكامل ما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية. وكذلك العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية. ويتولى إدارة الهيئة مجلس يسمى مجلس مفوضي هيئة اسواق المال يتكون من خمسة مفوضين متفرغين ويحدد من بين الأعضاء رئيساً ونائباً للرئيس.

المحور الثاني: اتحاد الشركات الاستثمارية: (الأهداف – اللجان العاملة – الأعضاء – دوره في الاقتصاد الكويتي)

أولا: أهداف الاتحاد

أُشهر اتحاد الشركات الاستثمارية في 2005/1/9. وتنحصر أغراضه فيما يلي: [7]

- العمل على تنمية وتطوير قطاعات الاستثمار والخدمات المالية باستخدام أفضل الإمكانيات المادية والخبرات البشرية المتاحة لدى أعضاء الاتحاد.
- إعداد الدراسات والبحوث الفنية والمتخصصة فى قطاع التنمية والتطوير الاستثمارى.
- التشاور وتبادل الرأى مع كافة المؤسسات فى الدولة لتحقيق مصالح الأعضاء والاقتصاد الوطنى والتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والأهلية المختصة بقطاع الاستثمار لتذليل المعوقات التى تواجه أعضاء الاتحاد.
- إبداء الرأى فيما قد يعرض عليه من مشاريع أو مقترحات قوانين أو نظم أو لوائح أو قرارات تتعلق بمجال الاستثمار بشتى صوره بشكل مباشر أو غير مباشر وأيضاً المجالات الخاصة بتنظيم عمل الشركات الاستثمارية أو الإشراف أو الرقابة عليها.
- التنظيم والمشاركة فى المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية والبحثية المحلية والعلمية المتعلقة بالنشاط الاستثمارى وتعميم نتائجها وتوصياتها والأبحاث التى تقدم فيها على أعضاء الاتحاد.
- الارتقاء بالمستوى المهنى والثقافى لأعضاء الاتحاد وإقامة وتنظيم الأنشطة الاجتماعية لأعضاء الاتحاد.

- إصدار المطبوعات الإعلامية لنشر الثقافة الاستثمارية والتجارية فى المجتمع ولدى أعضاء الاتحاد.

ثانيا: اللجان الدائمة العاملة في الاتحاد:

1- لجنة السياسات الاقتصادية.

2- لجنة التنسيق بين الشركات المتوافقة.

3- لجنة التسويق والخدمات.

ثالثا: الشركات الاستثمارية أعضاء الاتحاد:

بلغ عدد أعضاء اتحاد الشركات الاستثمارية 40 شركة استثمارية مسجلة لدى بنك الكويت المركزى منها 19 شركة استثمارية مدرجة فى سوق الكويت للأوراق المالية و21 شركة استثمارية غير مدرجة.

رابعا: القطاع الاستثماري ودوره في الاقتصاد الكويتي:

إن قيمة شركات الاستثمار وأهميتها بالنسبة للكويت يتخطى الأرقام. حيث أدارت شركات الاستثمار دفة تحسين وتطوير أداء أسواق المال في الكويت عن طريق تزويد المستثمر بمعلومات ذات قيمة عالية من خلال البحوث والتقارير، توفير سبل تمويل بديلة عبر طرح السندات والصكوك، وإتاحة فرص أكبر لتنويع أصول المستثمرين من خلال تقديم العديد من المنتجات الاستثمارية والصناديق. كما قامت شركات الاستثمار بمبادرة طرح وتنمية شركات عديدة في قطاعات شتى، بدأ من قطاع الطاقة إلى الترفية. لذا فإن تحقيق رؤية حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد حفظه الله تجاه العمل على تحويل الكويت الى مركز مالي عالمي، والعمل على تعدد مصادر اقتصادياتها، لا يمكن ان يتحول إلى واقع بمنأى من القطاع الاستثماري، لما له من دور فعال في دعم مسيرة الاقتصاد الوطني.

يعد قطاع الاستثمار جزء لا يتجزأ من اقتصاد الكويت، وهيكلة شركاته، وديمغرافيته. حيث يقوم القطاع بتوفير فرص عمل بنسبة 27 إلى 30 في المائة من إجمالي وظائف القطاع الخاص. ويعد ثاني أكبر مساهم للناتج المحلي الإجمالي من غير النفط.

وإنه وبالنظر لآخر البيانات المنشورة لدى بنك الكويت المركزي وسوق الكويت للأوراق المالية، فإنه يتبين الآتي:

بلغ عدد الشركات الاستثمارية المسجلة لدى بنك الكويت المركزى وهيئة أسواق المال 95 شركة استثمارية وخدمات تمويلية، منها 92 شركة مسجلة لدى بنك الكويت المركزي وتجمع بين نشاطي التمويل والاستثمار، و3 شركات مسجلة لدى هيئة أسواق المال فقط لأنها تقوم بنشاط الاستثمار فقط.

بلغ عدد الشركات الاستثمارية المسجلة لدى سوق الكويت للأوراق المالية 30 شركة استثمارية.

بلغ إجمالى الأصول المدارة (Assets) من قبل الشركات الاستثمارية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي حوالي 11.7 مليار دينار كويتي.

بلغت رؤوس أموال (Own Funds) الشركات الاستثمارية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي حوالي 4.4 مليار دينار كويتي.

بلغت الحسابات النظامية (Contra Accounts) للشركات الاستثمارية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي حوالي 19 مليار دينار كويتي.

بلغ إجمالى المطلوبات (Liabilities) للشركات الاستثمارية المسجلة لدى بنك الكويت المركزى مليار 11.7 دينار كويتي. [8]

خامسا: الدور التنموي للشركات الاستثمارية

وإضافة إلى الدور المحورى لقطاع الاستثمار فى الاقتصاد الوطنى، تلعب الشركات الاستثمارية دوراً تنموياً فى الاقتصاد الوطنى فهى تشكل قاعدة أساسية للمجتمع، إلا أن الدور التنموى لهذه الشركات وفى ظل الأزمة المالية العالمية وما يكتنفه من مشكلات وتحديات حقيقية تحتاج إلى إعادة النظر بالقواعد والمبادئ الأخلاقية والاجتماعية والبيئة التى تنظم عمل هذه الشركات، ففى الماضى كان تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح السريعة هو العنصر الأساسى للمسؤولية الاجتماعية الوحيدة للشركات، ولكن الآن بدأت شركاتنا تتلمس حاجات المجتمع والتفاعل معه، وأصبح معيار المؤسسات الناجحة لا يقتصر اليوم على مؤشرات الربحية والنمو فقط، وإنما تجاوزتها إلى معايير وأدوار جوهرية أخرى فى التنمية المستدامة والحفاظ على الاستقرار المالى وحمايتها خدمة للمجتمعات المحلية، ولذلك تحرص الشركات بالتركيز على المسؤولية الاجتماعية باعتبارها من أهم الأدوار التنموية الأساسية لها.

ومن هذا المنطلق يؤكد اتحاد الشركات الاستثمارية على ضرورة أخذ أعضائه بهذه المتغيرات الأساسية. ولإلقاء الضوء على هذا الدور المحورى، يمكننا التنويه هنا أن الشركات الاستثمارية لا تدير فقط المحافظ والصناديق الاستثمارية، بل هى جزء من حياتنا اليومية، ومن بعض الأمثلة لهذه الإنجازات التنموية ما يلي للشركات في قطاعات تمس بسلامة واستقرار حياتنا اليومية كالآتى: مياه شرب، ترفيه للأطفال، خدمات ترفيه، رعاية صحية، تعليم، مجمعات تجارية. كما تقوم الشركات الاستثمارية بالعديد من الخدمات الاجتماعية، وتتمثل بالرعاية والدعم لعدد من المنظمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المحلية.

كما أنه في خلال السنوات العشر الماضية لعبت الشركات الاستثمارية دوراً حيوياً فى خلق الوظائف للشباب الكويتى وعملت ورش العمل التى قام عن طريقها قيام القطاع الاستثمارى على زيادة التوعية والمساهمة فى تثقيف المواطنين والعاملين وتدريبهم للعمل فى القطاع الاستثمارى، والدليل على ذلك أن نسبة الكويتيين العاملين فى الشركات الاستثمارية قد تجاوزت النسبة المقررة بالقرار الوزارى رقم 1104/خامساً لسنة 2008، وقمنا مؤخراً وبالتنسيق مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة بتنظيم ورشة عمل لمساعدة الشركات كافة فى تنظيم أوضاعها ومساعدتها على في المحافظة

على نسبة العمالة المقررة، وهو ما حدا بالاتحاد إلى توقيع اتفاقية مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة للمحافظة على العمالة في القطاع وتطوير الجوانب المهنية لديهم.

إن المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكويتي تساهم وبشكل عام في مشروعات خطة التنمية في دولة الكويت والتي تعد من الفرص الاستثمارية الهامة خلال المرحلة القادمة والتي تحتاج إلى تعزيز العلاقات والتعاون بين شركاتنا والشركات الأجنبية. وقد أطلقت الكويت في مايو عام 2009 بمعدل حوالي 107 مليار دولار أمريكي لمدة 4 سنوات لخطة التنمية (2014/2013-2011/2010) مع تركيز الإنفاق على المشاريع الضخمة والنقل وخدمات توليد الكهرباء ومشاريع تحلية المياه المستقلة للمرة الأولى في أكثر من 7 مناطق صناعية وخاصة بما في ذلك مواقع التكنولوجيا، ومنطقة الخدمات اللوجستية. وأما أهداف خطة التنمية الرئيسية فهي لرفع حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام (2009) من 37 ٪ إلى 44 ٪ بحلول نهاية الخطة في أربع سنوات، وزيادة حصة القوى العاملة الوطنية من 15.5 ٪ إلى 21 ٪ ورفع حصة D & R من 0.2 ٪ إلى 1.0 ٪ للفترة نفسها. وخطة إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تقل عن 150 من مشاريع ال SMES و50 من مشاريع الـ BOT، وتدريب سنويا لا يقل عن 3000 للموارد البشرية الوطنية. [9]

إن ما تقدم ليدعونا في الاتحاد إلى أهمية إعداد استراتيجية تنموية جريئة، تتحرر من قيود واقع الماضي إلى التفكير ملياً والاستفادة من المتغيرات الراهنة التي تستدعي مزيداً من الجهد والاستثمارات من قبل الشركات الوطنية والأجنبية بما يسهم في التسريع من وتيرة التنمية ومواكبة التطورات المعاصرة.

كما يرى اتحاد الشركات الاستثمارية ضرورة إعادة هيكلة الكثير من الشركات الوطنية بما ينسجم مع متطلبات قواعد حوكمة الشركات التي أصبحت ملحة وضرورية بل وليست خياراً. وفي هذا الصدد، نؤكد بأن عدد من شركاتنا قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال، سواء من حيث الهيكلة التنظيمية والمالية والإدارية والفنية وفي إجراءاتها وعلاقاتها مع كافة الأطراف ذات العلاقة بنشاطها، حيث أن مبدأ الشفافية والمساءلة والترتيبات المؤسسية الأخرى ساعدت على النمو المستمر للشركات حتى في أصعب الظروف، وتضمن كذلك، ديمومة وسمعة جيدة لشركاتنا العاملة داخل الدولة وخارجها.

كما نود وفي هذا السياق، أن نؤكد أن اتحاد الشركات الاستثمارية قد ساهم ولا يزال يساهم ضمن منظومة العمل الاقتصادي في دولة الكويت على تنمية الاقتصاد الكويتي وتشجيع الاستثمار بأنواعه المختلفة وتوطيد علاقات التعاون مع مختلف الشركات من خلال:

الترويج: الذي يمثل حلقة الوصل بين كل الأطراف المعنية بالاستثمار.

المساهمة في تطوير الأطر القانونية والهياكل المؤسسية المتعلقة بالاستثمار وفي هذا الإطار القيام بكثير من الجهود، منها: إعداد وتقديم المذكرات والدراسات، وعقد الندوات والمؤتمرات لتسليط الضوء على أهم التطورات في هذا الجانب، وكذلك من خلال العمل على زيادة كفاءة المؤسسات الاستثمارية، وخاصة المعنية بالخدمات الاستثمارية، والسعي لتطوير سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى إعطاء المعلومات عن الملاءة المالية والسمعة التجارية لأعضائها.

المساعدة في دراسة الأسواق المحلية والخارجية ذلك من خلال تزويد المستثمر بالمعلومات والاحصاءات اللازمة عن هذه الأسواق. والاتصال بالجهات الأخرى لتسهيل مهمة ممثليه المكلفين بمثل هذه الدراسات، وترتيب مقابلات لهم مع الجهات الرسمية والأهلية محلياً وإقليمياً.

المراجع:

1. تم استنتاجها من إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء، الكويت، 2012.
2. أدبيات المؤتمر الاقتصادي للجمعية الاقتصادية الكويتية، مايو 2013.
3. استُخلصت من بيانات (www.unctad.org) UNCTAD STAT.
4. تقرير أصدرته شركة بيتك للأبحاث التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي، مارس 2013.
5. الموقع الإلكتروني لمكتب استثمار رأس المال الأجنبي www.kfib.com.kw .
6. د. رمضان الشراح: الاستثمار. النظرية والتطبيق، مكتبة الدار الأكاديمية، الكويت، ص ص 231 – 253.
7. أهداف الاتحاد، دليل اتحاد الشركات الاستثمارية، الكويت.
8. بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي وسوق الكويت للأوراق المالية، 2013.
9. خطة التنمية (2010 – 2011 – 2013 – 2014)، وزارة التخطيط، دولة الكويت.

obeikan.com